

Syrian Arab Republic

Ministry of Local Administration and Environment



الجمهورية العربية السورية

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم: ٤٤٢/ي/ت.ن

إلى محافظة

تُرفق ريثماً كتاب الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية - شؤون مجلس الوزراء رقم ٢٥٣٣/ص تاريخ ٢٥/٨/٢٠٢٥ المتضمن
التقيد بمضمونه بما يحقق معالجة ظاهرة الترهل الإداري وضعف الإنتاجية لديكم استناداً للتوجهات الحكومية الرامية إلى
تحسين كفاءة الجهاز الإداري، وتعزيز الأداء المؤسسي، وترشيد استخدام الموارد البشرية.

المرجو الاطلاع و إجراء المقتضى.

دمشق في ٣٠ / ربيع الأول / ١٤٤٧ هـ - الموافق: ٨ / ٩ / ٢٠٢٥ م

وزير الإدارة المحلية والبيئة

المهندس محمد عنجراني

معاون الوزير للشؤون الإدارية

أ. طاهر العمر



Syrian Arab Republic

Ministry of Local Administration and Environment

Homs Governorate



الجمهورية العربية السورية

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

محافظة حمص

الرقم: ١٠١٩/٥٩٦

٢٠٢٥/٩/٢٠

تعميم

السادة :- مديرو (الخدمات الفنية - البيئة) بحمص - رؤساء الوحدات الإدارية في محافظة حمص

يرجى الاطلاع والعمل وفق مضمونه

حمص في: ١٤٤٧ هـ - الموافق: ٢٠٢٥ م / ٩ / ٢٠

مدير التنمية الإدارية

رد الموارد البشرية

Syrian Arab Republic

Presidential General Secretariat

Council Minister Affairs



الجمهورية العربية السورية
الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية
شؤون مجلس الوزراء

رقم: 2533/ص

إلى الجهات العامة كافة

في إطار التوجهات الحكومية الرامية إلى تحسين كفاءة الجهاز الإداري، وتعزيز الأداء المؤسسي، وترشيد استخدام الموارد البشرية المتاحة بما يحقق معالجة ظاهرة الترهل الإداري وضعف الإنتاجية لدى الجهات العامة عموماً وعلى مستوى كل جهة عامة على حدة يطلب إليكم التقيد بالآتي:

- عدم الإعلان عن إجراء مسابقات للتعيين أو التعاقد أو التوظيف بكافة أشكاله، إلا في حالات الضرورة القصوى وبناء على مذكرة تبريرية تبين عدم توفر الاحتياج والاختصاص من داخل الملاك العددي للجهة العامة وباقي الجهات الأخرى وبالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية.
- عدم رفع طلبات تمديد الخدمة لمن بلغ سن التقاعد إلا في ضوء الحاجة الماسة.
- عدم تجديد العقود المؤقتة في حال انتهاء مدتها أبداً كان نوعها إلا في ضوء الحاجة الماسة، وبموافقة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية حصراً.
- عدم رفع طلبات إعادة للعمل لحالات (صرف من الخدمة-استقالة-بحكم المستقيل) إلا إذا كان سبب إنهاء الخدمة يعود لدواع أمنية في عهد النظام البائد.
- التشدد في فرض العقوبات المسلكية وفق أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة، ومراعاة تدرجها بما يضمن جودة الأداء الإداري وتقديم الخدمات العامة.
- تفعيل أحكام المادة 25 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة التي تقضي بتسريح العامل الذي لا يرفع مرتين متواليتين أو ثلاث مرات خلال سنوات خدمته، على أن يتم التقييم الدوري على نحو جدي وصارم وموضوعي.
- التشدد في مراقبة الدوام للعاملين لديكم، وفي تطبيق نظام البصمة في كافة الأجهزة الحكومية.
- العمل على تدوير العاملين ضمن الجهة العامة الواحدة أو بين الجهات العامة الأخرى ضمن المحافظة الواحدة وذلك بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية ووفق الحاجة والاختصاص.
- عدم إصدار قرارات النذب والتكليف، ويستثنى من ذلك حالات النقل والنذب والتكليف إلى المحافظات الشرقية.
- تكلف الجهات العامة بالإيعاز إلى مديري التنمية الإدارية لديهم لإبلاغ العاملين بانتهاء الإجازة المأجورة الممنوحة والعودة للعمل أصولاً. اعتباراً من ١/٩/٢٠٢٥

ترغب إليكم الاطلاع والتقيد بمضمونه
دمشق في 14/3/1447هـ - الموافق 27/8/2025م

معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية

الجمهورية العربية السورية
مجلس الوزراء
الأمين العام



٤٤٢ / ١
١٢ / ١٥
١٨ / ٢٠٢٥